برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

**المجلس التنفيذي**

**الدورة السنوية**

**روما، 6-2011/6/10**

# مسائل أخرى

## البند 15 من جدول الأعمال

## تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين

***للعلم****

A

Distribution: GENERAL
**WFP/EB.A/2011/15**
26 May 2011
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

# مذكرة للمجلس التنفيذي

**هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم**

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

أمينة المجلس التنفيذي: السيدة E. Joergensen رقم الهاتف: 066513-2603

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

# مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين" (WFP/EB.A/2011/15) ويحث على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي يطرحها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

26 نيسان/أبريل 2011

Original: English

**للعلم**

| | |
|---|---|
| **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/**<br>**صندوق الأمم المتحدة للسكان/**<br>**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**<br>المجلس التنفيذي<br>الدورة السنوية لعام 2011<br>6–17 حزيران/يونيه 2011، نيويورك<br>البند 12 من جدول الأعمال المؤقت* | **منظمة الأمم المتحدة للطفولة**<br>المجلس التنفيذي<br>**الدورة السنوية لعام 2011**<br>20–23 حزيران/يونيه 2011<br>البند 7 من جدول الأعمال المؤقت** |

# تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي لجمهورية الفلبين من26 مارس/آذار إلى 2 أبريل/نيسان 2011

* DP/2011/L.2.

** E/ICEF/2011/8.

# المقدمة

1- اضطلع وفد مؤلف من 16 عضواً من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي بزيارة ميدانية مشتركة لجمهورية الفلبين من 26 مارس/آذار إلى 2 أبريل/نيسان 2011.[1]

2- ويكمن هدف الزيارة الميدانية المشتركة ومقصدها الاستراتيجي في تمكين أعضاء المجالس التنفيذية من أن يعينوا بأنفسهم العمليات والبرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي على الصعيد القطري.

3- وبوجه خاص، تتيح الزيارات الميدانية المشتركة تبصراً قيماً في ما تقدمه منظمات الأمم المتحدة من مساهمات وما تواجهه من تحديات في مساعدة بلد ما على بلوغ أهدافها الإنمائية الوطنية، في سياق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسواها من الأهداف المتفق عليها عالميا. وتتيح هذه الزيارات فرصاً للتمعن في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك المواءمة، والتبسيط، وتشغيل نظام المنسق المقيم، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، والتعاون فيما بين الجهات المانحة، والشراكات مع المؤسسات الحكومية الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والبنك الدولي والوكالات المتعددة والثنائية الأطراف الأخرى.

4- ويعزى اختيار الفلبين مكانا للزيارة الميدانية لعام 2011 لعدة تطورات ابتكارية تتعلق بالنهُج المتبعة في منع نشوب النزاعات والإنعاش والمسائل الإنسانية. وتتضمن هذه النُهج التعاون الوثيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية في التأهب لحالات الطوارئ وفي توفير الدعم التكميلي في مجالي الإغاثة والإنعاش للفئات الضعيفة من السكان في المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية. وتدعم منظومة الأمم المتحدة عملية حفظ السلام بتركيز المساعدة على أفقر السكان.

5- ويعرب الوفد عن خالص شكره للفلبين، حكومة وشعباً، لتمكينه من القيام بهذه الزيارة ولاسيما على المناقشات المثمرة والغنية بالمعلومات. ويود الوفد أن يعرب أيضاً عن تقديره البالغ لموظفي الأمم المتحدة في الفلبين على تفانيهم وتنظيمهم الممتاز للزيارة الميدانية وعلى ما قدموه من إسهامات قيمة في المناقشات.[2]

# معلومات أساسية

## لمحة عامة

6- وُصِف اقتصاد الفلبين بالصمود طوال العقد المنصرم، فرغم أزمتي أسعار الغذاء والوقود العالميتين وصل الناتج المحلي الإجمالي ذروته حيث بلغ 7.1 في المائة في عام 2007 وواصل ارتفاعه بنسبة 3.8 في عام 2008. وتضرر هذا

[1] ترأس فريق الوفد سعادة السيد Brian Bowler (ملاوي). ولزيارة مواقع المشروعات، انقسم الوفد إلى ثلاث مجموعات: ترأس أولاها سعادة السيد Brian Bowler والثانية سعادة السيد Jorge Chen Charpentier (المكسيك) والثالثة السيد Nojibur Rahman (بنغلاديش). وقام السيد Noel Gonzalez (المكسيك) بمهمة المقرر الرئيسي؛ كما أسهم أعضاء الوفد الآخرون في التقرير أيضا.

[2] تضمنت الزيارة الميدانية المشتركة يومين في العاصمة خُصصا لإحاطات أولية مع الحكومة وأعضاء الفريق القطري، واجتماعات مع السلطات الحكومية والشركاء الآخرين، بما في ذلك الشركاء من المجتمع المدني؛ ويومين لزيارة مواقع المشروعات؛ ويوماً لإعداد مشروع التقرير عن الزيارة؛ ويوماً آخر لاجتماعات استخلاص المعلومات في العاصمة – اجتماع واحد مع كل من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإنمائيين والموظفين الحكوميين – فضلا عن مؤتمر صحفي مع وسائط الإعلام المحلية.

البلد تضرراً شديداً من زيادات أسعار الأرز العالمية في عامي 2007 و2008، وإن لم تكن وطأة الأزمة المالية العالمية عليه مماثلة لوطأتها في بلدان أخرى: إذ تباطأ الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 0.9 في المائة في عام 2009 ولكنه استأنف ارتفاعه فبلغ 7.3 في المائة في الفصل الأول من عام 2010. وفي نهاية عام 2009، ارتقت الفلبين إلى مرتبة "بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا" مما يعني تقليل اعتمادها على المعونة وزيادة قدرتها على تحديد شكل تنميتها.

7- وأداء الفلبين جيد من حيث التنمية البشرية، إذ صُنِفت ضمن بلدان فئة "التنمية البشرية المتوسطة" واحتلت المرتبة 105 من بين 182 بلداً بحسب دليل التنمية البشرية الوارد في *تقرير التنمية البشرية 2010*. وتفوق هذه الرتبة رتبتها من حيث الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 19 وهو رقم أعلى من الفارق بين هذين المؤشرين في البلدان المجاورة ضمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مما يعني أن لديها قدرات أقوى نسبياً للاستفادة من الدخل في تحقيق حصائل التنمية البشرية.

8- وظلت الفلبين خاضعة لحكم عسكري طوال 20 عاماً تلته ثورة "سلطة شعبية" في عام 1986. وحافظ مجتمعها المدني المتسم بالحيوية والتيقظ على المؤسسات الديمقراطية محافظة لم تخل من نواقص. وما فتئت قدرات الحكومات المحلية تتحسن منذ عام 1991 حين عُهد بالسلطات الرئيسية المتعلقة بالنفقات وإدرار الدخل إلى حكومات المقاطعات والمدن والبلديات.

9- ورغم هذه المكاسب، لم يبلغ هذا البلد أهدافه من حيث زيادة دخل الفرد وتحقيق حصائل التنمية البشرية، إذ تشير أحدث التقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية في هذا البلد وإقليم آسيا والمحيط الهادئ إلى أن تحقيق الأهداف المعنية بتقليص الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، وصحة الأمهات والمواليد، أمر مستبعد بحلول عام 2015 ما لم تحدث زيادة ملموسة في وتيرة التقدم المحرز. وتبين أن الفقر لا يزال متأصلاً، إذ ازداد عدد فقراء الدخل في عام 2006 بزهاء مليوني شخص عمّا كان عليه عام 1985، فضلاً عن أن فوارق ملموسة واسعة النطاق في الدخل والتنمية البشرية لا تزال قائمة.

10- وتوجد في الفلبين جيوب من الفقر المدقع والجوع الحاد، فهي من بين 36 بلداً تبلغ فيها وطأة سوء التغذية أقصاها ويوجد فيها مجتمعة 90 في المائة من الأطفال المصابين بالتقزم في العالم. وتشير المؤشرات التغذوية الوطنية إلى أن نسبة التقزم بلغت 28 في المائة. كما أضر ارتفاع أسعار الأرز في عام 2008 بالأمن الغذائي للمجتمعات المحلية الفقيرة. ولا تزال الفلبين من أكبر بلدان العالم استيراداً للأرز رغم ما تبذله من جهود لزيادة إنتاج الأرز بقدر يتناسب مع هدف الإدارة الجديدة بتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني من إنتاج الأرز بحلول عام 2013.

11- ولا ينبغي التقليل من دور نمو السكان السريع في تأصل فقر الدخل والفقر البشري، فعدد سكان هذا البلد يقارب 100 مليون شخص ومعدل نمو السكان فيه من أعلى المعدلات في آسيا. وأدى نمو السكان السريع إلى استشراء الفقر وتسارع نمو سكان الحواضر وازدياد الهجرة إلى الخارج بحثاً عن العمل وتدهور البيئة تدهوراً لم يسبق له مثيل. والنساء والأطفال أشد الفئات تضررا من معدلات الخصوبة المرتفعة كما يتبين من تعرض هاتين الفئتين للمخاطر من حيث التغذية والصحة والتحصيل الدراسي. ويتعرض التنوع البيولوجي، الذي يعد مورداً عالمياً في هذا البلد إلى خطر جسيم من جراء ضغط السكان عليه وفرط الاستغلال والتلوث.

12- وما تزال القيود الضريبية وانعدام الأمن الغذائي والحوكمة والصراع المسلح تمثل تحديات قائمة. فالفلبين مسرح لحركات تمرد المورو والشيوعيين وهي أطول الصراعات المسلحة المندلعة في العالم أمدا. ولا يزال الصراع متأججا بشأن ملكية السكان الأصليين الذين يمثلون قرابة 15 في المائة من السكان لأراضي أسلافهم وانتفاعهم بها. وتسببت دائرة

الصراع والتشرد الطويلة الأمد، ولاسيما في منطقة ميندناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي، في تقويض سبل كسب العيش لدى السكان وفرص حصولهم على الخدمات الأساسية.

13- والفلبين من أكثر بلدان العالم عرضة للكوارث، إذ أنها معرضة للظواهر المناخية البالغة الحدة والكوارث الطبيعية على نحو مستديم. فهي عرضه لكوارث طبيعية متواترة مثل الجفاف والزلازل والفيضانات والانهيارات الأرضية والأعاصير والانفجارات البركانية الناجمة عن قرابة 20 بركانا نشطاً. والفلبين ثاني أكبر دولة جزرية (بعد إندونيسيا) في العالم وهي تقع في حزام الأعاصير في غربي المحيط الهادئ وعلى الحواف الشمالية الغربية لما يُسمى بدائرة النار في المحيط الهادئ وهي منطقة تكثر فيها الزلازل والانفجارات البركانية. ومع ازدياد الاضطرابات المناخية واستطالة مدد الجفاف والفيضانات المرجح أن يُسفر عنها تغير المناخ، تتهدد الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي مخاطر متنامية ناهيك عن مخاطر الأمراض المنقولة. وستزعزع هذه العوامل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الهشة أصلاً في هذا البلد أيما تزعزع. والفقراء الذين يتمركزون في المجتمعات المحلية الريفية وعلى سواحل جزر البلاد التي يفوق عددها 7 000 جزيرة أكثر عرضة من سواهم للمخاطر لاعتماد سبل عيشهم بمقدار كبير على النظم الإيكولوجية الطبيعية.

14- وأصبح بنينيو أكينو الثالث، نجل الرئيسة السابقة كورازون أكينو، رئيساً للبلاد في 30 يونيو/حزيران 2010. ويتوقع أن يحول الانتصار الحاسم الذي حققه السيد أكينو في الانتخابات، بفوزه بفارق قياسي وحصوله على ما يربو على 5 ملايين صوت أكثر من المرشح الذي يليه وهو الرئيس السابق جوزيف إسترادا، دون أي اعتراض على شرعيته.

## التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

15- نُشرت تقارير مرحلية في أعوام 2003 و2005 و2007 و2010 تبرز الأشواط التي قطعها هذا البلد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونُشر تقرير عام 2010 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقُدِم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2010. وخلافاً للتقارير المرحلية الثلاثة السابقة، أبرز التقرير الرابع التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ وغيره من العوامل الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار الوقود والأغذية. وإضافة إلى ذلك، أنجزت 10 تقارير مرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية في المقاطعات. وأنشأت مقاطعة واحدة على الأقل مكتبها المخصص للأهداف الإنمائية للألفية بغية رصد التقدم المحرز في تحقيقها. ونظراً لتفاوت درجات التقدم المحرز في مختلف أنحاء البلاد، يشكل هذا المسعى خطوة مهمة صوب الرصد المحلي لهذه الأهداف.

16- وحسب تقرير عام 2010، من المرجح ألاّ تتمكن الفلبين من تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، والهدف 2 (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي) والهدف 5 (تحسين الصحة النفاسية) والهدف 6 (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض). أما نتائج المؤشرات ذات الصلة بالهدف 7 (كفالة الاستدامة البيئية) فمتباينة، ولا يزال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته يمثل تحدياً، شأنه في ذلك شأن إدارة الكوارث الطبيعية.

17- وبعد الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010، عقدت الفلبين مؤتمرها عن الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت الوكالات التنفيذية المعنية "خططاً سبّاقة" للحد من الفقر والجوع، والصحة (صحة الأم والطفل والأمراض السارية)، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، وتمويل تحقيق الأهداف. وسعى المؤتمر إلى تحسين هذه الخطط السبّاقة. وستُعد خطة موحدة للأهداف الإنمائية للألفية ليعتمدها رئيس البلاد.

18- وحسب مصرف التنمية الآسيوي، تعتبر الفلبين البلد الوحيد الذي ازداد فيه عدد الفقراء من السكان في جنوب شرق آسيا من عام 2009. ويظل توزيع الدخل في سائر المناطق يتسم بقدر كبير من التباين، كما بقيت نسبة لا يستهان بها من السكان في عداد الفقراء طوال العقدين المنصرمين. وانتشار الفقر آخذ في التناقص، إذ انخفض من 45.3 في المائة في عام 1991 إلى 30 في المائة في عام 2003 بيد أنه ارتفع إلى 32.9 في المائة في عام 2006. وتُظهر بيانات عام 2009 التي صدرت في الآونة الأخيرة، واستُخدمت فيها منهجية جديدة أكثر إحكاماً، أن انتشار الفقر يزداد بنسبة ضئيلة قدرها 0.1 في المائة. بيد أن عدد الفقراء ارتفع ليشمل في صفوفه 000 185 أسرة و000 970 شخص بسبب معدل نمو السكان المرتفع (الذي بلغ 2.04 في المائة بحسب تعداد 2007).

19- ومن العوامل الأخرى المحتمل أن يكون لها ضلع في زيادة الفقر قلة فرص العمل مقابل أجر، ولاسيما بين السكان المنتمين إلى فئات ضعيفة. وتفاقم الفقر بسبب الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وازدادت الأحوال سوءاً بفعل الكوارث الطبيعية مثل الإعصارين المدمرين Ondoy وPepeng اللذين ضربا البلاد في عام 2009.

20- ولا يزال التعليم الابتدائي يمثل تحدياً رئيسيا. وتقتصر تغطية رعاية الطفولة المبكرة ونموها على ثلث الأطفال فقط. وترتفع معدلات التسرب من المدارس الابتدائية في السنتين الأوليين، ولاسيما بين الفتيان. ويعزى ذلك، في المقام الأول، إلى الفقر وضعف الاستعداد المدرسي وقصور الموارد المدرسية. ويفتقر زهاء 20 مليون فلبيني ونحو نصف المدارس الحكومية إلى خدمات الإصحاح. وأشد ما تكون أوجه التباين وانعدام المساواة حدة في المناطق الريفية ذات الدخل المنخفض والمناطق المتضررة من النزاع والمعرضة للكوارث، ولاسيما في الجنوب.

21- ومن حيث تغير المناخ، تعتبر الفلبين من أكثر بلدان العالم عرضة للمخاطر. وتُعدُّ الزراعة من أشد القطاعات تأثراً بتغير المناخ. ويُنذر تغير المناخ بإعاقة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب قدرة هذا البلد المحدودة على تخطيط وتنفيذ المشروعات التي تخفف من مخاطر المناخ. غير أن بضعة انجازات ملحوظة تحققت في السنوات القليلة الماضية من بينها زيادة عدد أنواع الحياة البرية المحمية وتناقص استهلاك السنوي من المواد المستنفدة للأوزون بدرجة ملموسة.

22- ويمثل الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحدياً رئيسياً آخر. وشكل الشباب نصف مجموع الإصابات بالأمراض المنقولة عبر الاتصال الجنسي المبلغ عنها وثلث حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2010. وازداد عدد الإصابات المنقولة عبر الاتصال الجنسي المُبَّلغ عنها ازدياداً سريعا منذ عام 2007. وتشمل العوامل المساعدة على ذلك ضعف تغطية تدابير الوقاية نسبياً وازدياد السلوك المحفوف بالمخاطر وسوء فهم انتقال الفيروس. والبلد بحاجة إلى بناء القدرات الكفيلة بتحديد مصادر الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وتقييم التغطية الوقائية وتأثيرها. وثمة حاجة لحشد الموارد وإشراك المجتمعات المحلية في السيطرة على هذا الوباء.

23- ويثير الارتفاع الحاد في العدد المطلق للسكان الفقراء في السنوات القليلة المنصرمة تحدياً أمام الحكومة يستلزم التصدي له تآزر جميع أنشطة مكافحة الفقر وإنشاء شبكات أمان ملائمة للأسر الفقيرة. والأسر التي تعاني من الفقر المزمن بحاجة إلى المساعدة للتعافي من الصدمات الاقتصادية بوتيرة أسرع. وثمة حاجة إلى برامج عمالة محددة زمنياً في حالات الطوارئ تركز على إنشاء البُنى الأساسية وتقترن ببرامج تدريب على اكتساب المهارات وغيرها من أشكال الدعم لزيادة الدخل في أوقات الأزمات.

## معالم خطة التنمية في الفلبين للفترة 2011-2016

24- تندرج خطة التنمية الجديدة في الفلبين ضمن إطار للنمو يتسم بالشمول ويتيح المساواة في اغتنام فرص التنمية وإنشاء شبكات أمان اجتماعية فعّالة بغية تحقيق ما يلي:

أ) الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة؛

ب) تمكين الفقراء والضعفاء؛

ج) النمو الاقتصادي عبر تطوير البنى الأساسية العامة والشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص وتحسين بيئة السياسات من أجل حوكمة أفضل؛

د) التنمية المستدامة من أجل الإصلاح من حيث إحلال السلام وبسط العدالة والأمن وحماية الموارد الطبيعية.

25- ويمثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أحد أهم أهداف خطة التنمية في الفلبين التي أُعدت بمساعدة الأمم المتحدة واتُبع فيها نهج حقوق الإنسان ووافق عليها الرئيس ومجلس وزرائه منذ وقت قصير. وتتضمن هذه الخطة أيضاً تعميم إدراج شواغل تغير المناخ في الخطط والبرامج والمشروعات الوطنية ودون الوطنية والقطاعية. وفي إطار خطة الفلبين للتنمية، ستواصل الحكومة بذل جهودها الرامية إلى حل النزاعات في أجزاء من ميندناو وغيرها من المناطق.

## وجود الأمم المتحدة في الفلبين

26- يجري إعداد إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية للفترة 2012-2018 بقيادة الحكومة وفي تعاون وثيق مع المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين. وشكلت ورقة توليفية (عوضاً عن تقييم قطري مشترك) منطلقاً للمناقشات مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة عن حالة الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات الوطنية والتحديات الرئيسية الواجب التصدي لها. وعوضاً عن تقييم رسمي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قرر فريق الأمم المتحدة القطري أجراء عملية لاستخلاص الدروس. ودعم فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك السلطات التنظيمية الوطنية، عملية بدء تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال ترتيبات لتقاسم التكاليف.

27- وحظي نهج "توحيد الأداء" الذي تضطلع به الأمم المتحدة بقبول حسن لدى الحكومة إذ أنه يجسد رغبتها في تحقيق التآزر بين جميع القطاعات. واستلهم فريق الأمم المتحدة القطري التجارب المبتكرة لنهج "توحيد الأداء"، فاستكمل عمليته لبدء تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمناقشات عن السبل التي تمكن منظمات الأمم المتحدة من تنسيق مساعدتها بقدر أكبر من الفعالية وفي تناغم مع الأولويات الوطنية. وأبرزت مشاورة أجريت مع مجلس وزراء الإدارة التي انتخبت مؤخراً توافق جهود الأمم المتحدة مع مبادرة الحكومة الراهنة لتحقيق التآزر. وأدركت الحكومة فوائد التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة فأوصت بإعداد خطة عمل مشتركة لتحل محل خطط عمل البرنامج القطري أو الوثائق المثيلة لها.[3] وتُجرى مناقشات مع الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية ووزارة الشؤون الخارجية عن السبل المحبذ اتباعها في تنفيذ خطة العمل هذه أو ما يماثلها في سياق الأوضاع السائدة في البلد وكيفية إشراك جميع الشركاء المعنيين. وأوصت الحكومة بدورة مدتها سبع سنوات من عام 2012 إلى عام 2018 لتحقيق التوافق بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودورة

[3] الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية، في خطاب مؤرخ في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

التخطيط الحكومية، علماً بأنه سيتم إنشاء آلية للرصد ليتسنى إجراء أية تعديلات على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

## إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

28- تعكف منظومة الأمم المتحدة في الفلبين في الوقت الراهن على وضع الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية للفترة 2012-2018 متعاونة في ذلك تعاوناً وثيقاً مع الحكومة. وبُذلت جهود لمواءمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع خطة الفلبين للتنمية في إطار "توحيد الأداء".

29- وتعتزم الأمم المتحدة أن تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية بالتركيز على تنمية القدرات التي تستلزمها خطة الفلبين للتنمية وما يقابلها من البرامج والاستراتيجيات القطاعية ودون القطاعية والمواضيعية والجغرافية. وسيسعى فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً لتقديم دعمه للحكومة للوفاء بالتزاماتها ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وبإعلان الألفية والاتفاقيات الدولية الرئيسية وصكوك حقوق الإنسان وخطط العمل المنبثقة عن مؤتمرات دولية. [4]

30- وستتعاون الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع الجهات المانحة والإنمائية الشريكة وأصحاب المصلحة في تقديم الدعم للأولويات الوطنية. وسيسخر فريق الأمم المتحدة القطري مواطن القوة فيه على النحو التالي: (أ) مناصرة الفقراء والضعفاء ساعياً لضمان حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستيفاء القواعد والمعايير العالمية؛ (ب) القيام بدور الوسيط المنصف لدعم التوافق بين القطاعات والشراكات في المسائل الحساسة والاستجابات الإنسانية؛ (ج) أن يكون مبتكراً ومستودعاً لأفضل الممارسات العالمية والمعرفة التقنية في المسائل الإنمائية المعقدة؛ (د) مساندة أصحاب الحقوق وأصحاب المطالبات في مبادراتهم لبناء القدرات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز النظم وإنتاج البيانات.

31- وبناء على الدروس المستخلصة من دورات سابقة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستساند الأمم المتحدة أيضاً الملكية الوطنية للمبادرات الإنمائية بدعمها ومواءمتها مع الاستراتيجيات والبرامج والمؤسسات الوطنية. وبوجه أخص، سيتم استكشاف آليات تكفل تحقيق أقصى قدر من الفعالية والاتساق في البرامج وتقلل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد. وسيتضمن ذلك التحديد المشترك لمناطق التقارب الجغرافي واستخدام مصفوفة مشتركة للنتائج لرصد مسؤوليات الوكالات.

32- وبناءً على ذلك، سيركز تعاون الأمم المتحدة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المساواة والمؤسسات وإضفاء الطابع المحلي والتقارب الجغرافي في نطاق موضوع "دعم التنمية الشاملة والمستدامة والمنيعة". [5] وسيسعى التعاون إلى تحقيق أهدافه في مجالات تركيز ثلاثة هي:

[4] تشمل الاتفاقيات الرئيسية وصكوك حقوق الإنسان وخطط العمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإعلان المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ واتفاقيات منظمة العمل الدولية (بشأن عمل الأطفال، والهجرة، والسكان الأصليين) وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

[5] تشمل المبادئ الجامعة التي يقوم عليها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والثقافة والتنمية، والاستدامة البيئية، وتنمية القدرات. وتستخدم الإستراتيجيات الجامعة العلوم والتقانات، والاتصالات لأغراض التنمية، والمشاركة الطوعية في التنمية.

أ) تقليل انعدام المساواة في الحصول على منافع وخدمات اجتماعية وفرص اقتصادية جيدة تتيح تحسين سبل العيش المستدامة والمنتجة والكريمة؛[6]

ب) حماية حقوق الفقراء والضعفاء ومساندة مشاركتهم وتمكينهم؛[7]

ج) تعزيز الصمود أمام تغير المناخ والمخاطر والصدمات والكوارث على الصعيدين المحلي والوطني.[8]

33- وبما يتمشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يُتوقع أن يقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وثائق برامجها القطرية الجديدة إلى مجالسها التنفيذية التي ستعقد في يونيو/حزيران 2011؛ ويعتزم برنامج الأغذية العالمي تقديم وثيقة برنامجه القطري إلى مجلسه التنفيذي في فبراير/شباط 2012 للموافقة عليها.

# الاستنتاجات الرئيسية

## استمرار الحاجة لدعم الأمم المتحدة للجهود الإنمائية الوطنية

34- نوّهت الحكومة وغيرها من الشركاء الإنمائيين، في مناسبات عديدة أثناء الزيارة الميدانية، إلى أن المتوسطات الوطنية المقترنة بمؤشرات التنمية، ولاسيما الناتج المحلي الإجمالي، تُخفي تباينات عميقة داخل القطر ولا تعبر عن الوضع الإنمائي المعقد فيه. وذكر موظفو الحكومة الذين التقاهم الوفد أن جهود التنمية تستدعي مساندة متواصلة من المجتمع الدولي، ومن منظومة الأمم المتحدة بوجه أخص. فمن المثير للقلق أن يعيش الآن دون خط الفقر عدد من السكان يفوق مثيله عندما كانت الفلبين مصنفة في فئة البلدان المنخفضة الدخل. وقد أشير مراراً وتكراراً إلى انعدام المساواة باعتباره مشكلة هيكلية بالغة الخطورة.

## التعاون والتنسيق والتناسق بين وكالات الأمم المتحدة

35- لوحظ وجود مستوى جيد من التعاون والتآزر بين وكالات الأمم المتحدة.[9] ويسود شعور قوي في القطر بالانتماء إلى "أسرة الأمم المتحدة" مما يشكل سابقة حميدة ينبغي تعزيزها. ويشكل "عهد سوفيتيل" الذي يتضمن رؤية فريق الأمم المتحدة القطري ومدونة سلوكه خطوة مهمة في تعزيز الاتساق. ولعل من المجدي استكشاف السبل القمينة بتكرار هذه الممارسة الحسنة في برامج قطرية أخرى. ورغم ذلك، تكشفت للوفد مجالات يمكن لفريق الأمم المتحدة القطري أن يعزز فيها التنسيق ويطوره.

## الملكية

36- أعرب جميع الفاعلين المحليين الذين التقاهم الفريق (موظفو الحكومة والمجتمعات المحلية المستفيدة والمنظمات غير الحكومية) عن رضاهم عن عمل وكالات الأمم المتحدة ومساندتهم له. ولدى السكان شعور قوي بتملك البرامج التي تنفذها

[6] يتضمن مجال التركيز الأول مجالين من الحصائل: (1) حصول الجميع على خدمات اجتماعية جيدة مع التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية؛ (2) العمالة الكريمة والمنتجة من أجل نمو مستدام وشامل للجميع وأكثر مراعاة للبيئة.

[7] يقترن بمجال التركيز الثاني مجالُ الحصائل 3؛ الحكم الديمقراطي.

[8] يقترن بمجال التركيز الثالث مجالُ الحصائل 4: الصمود أمام الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان.

[9] توجد الوكالات التالية في الفلبين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي؛ منظمة الصحة العالمية: منظمة العمل الدولية؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ المنظمة البحرية الدولية؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ منظمة الطيران المدني الدولي؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وتدعمها الأمم المتحدة. ويبدو أن عمل وكالات الأمم المتحدة، الذي يركز بقدر أكبر على الفئات الضعيفة من السكان بوجه خاص، يستكمل عمل السلطات الوطنية والمحلية.

37- وظل فريق الأمم المتحدة القطري يسعى سعياً حثيثاً لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملياته وخطته للتنمية. وتشمل الآليات إضفاء الطابع المؤسسي على لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون المجتمع المدني وجمعية الأمم المتحدة للمجتمع المدني اللتين تمثلان قطاعات شتى في سائر أنحاء القطر. وتحظى جهود مكتب الأمم المتحدة القطري بتقدير ممثلي المجتمع المدني أيضا.

38- وأثناء الزيارات الميدانية، لاحظ الوفد حرص المجتمعات المحلية على التعاون والشراكات المعقودة مع وكالات الأمم المتحدة. وأعرب ممثلو الحكومات المحلية والوطنية والمجتمعات المحلية، مراراً وتكراراً، عن تقديرهم لما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة واقترحوا مزيداً من مجالات التعاون.

## صحة الأم والطفل

39- يظل معدل وفيات الأمهات مرتفعاً، إذ يبلغ 162 وفاة لكل 000 100 ولادة حية ولم يتغير طوال السنوات الخمس المنصرمة. بيد أن القيادة الوطنية تبدي دعماً قوياً للأبوة والأمومة المسؤولة المبنية على الخيار المستنير وتشجع المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين. ولا يزال سوء التغذية مشكلة خطيرة، ولاسيما في منطقة ميندناو المسلمة المتمتعة بالحكم الذاتي حيث قد تبلغ معدلات سوء التغذية الشديد والحاد 10 في المائة.

40- وأبدت المجتمعات المحلية التي زارها الوفد تقديرها للنهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في عملها مع الأطفال، ولاسيما من حيث التطعيم والتغذية والتعليم. واتضح أن عمل فريق الأمم المتحدة القطري في دعم صحة الأمهات والمواليد واسع النطاق. وفضلاً عن تزويد المرافق بالمعدات لتستوفي معايير الإجازة الوطنية، تسعى الأمم المتحدة إلى زيادة الرعاية الماهرة أثناء الولادة والانضمام إلى التأمين الصحي وتدريب القابلات وإسداء المشورة وتوفير لوازم الصحة الإنجابية ورعاية الأمهات قبل الولادة وبعدها.

## المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

41- لدى القطر، بوجه عام، سجل حسن في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استناداً إلى المعايير والمؤشرات الدولية. وتحتل الفلبين الرتبة 59 من بين 108 بلدان في مؤشر تدابير المساواة بين الجنسين والرتبة التاسعة من بين 134 بلداً في مؤشر الفجوة الجنسانية العالمي. بيد أن ثمة حاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهود لإزالة التمييز الجنساني المنشأ في العمل وكفالة مشاركة المرأة في العمليات السياسية مشاركة مجدية.

42- ورغم التشريعات التقدمية ومناصرة المرأة النشطة، لا تزال الثغرات قائمة في تنفيذ قوانين مناهضة العنف المنزلي والاغتصاب.[10]

43- ووقعت الحكومة على قانون وثيقة حقوق المرأة في الفلبين في عام 2009 بغية تعزيز حقوق المرأة في هذا القطر، ولاسيما حقوق النساء الفقيرات. وتخضع سياسة وطنية مقترحة بشأن قانون الأبوة والأمومة المسؤولة والصحة الإنجابية وتنمية السكان لعام 2011 الذي يسعى إلى إتاحة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، لجميع الفلبينيين، لنقاش مكثف في الوقت الراهن. ويلاقي هذا القانون معارضة قوية من قادة الكنيسة الكاثوليكية.

[10] القانون الجمهوري 9262؛ قانون مكافحة العنف ضد النساء وأطفالهن لعام 2004 والقانون الجمهوري رقم 8353، قانون مكافحة الاغتصاب لعام 1997.

44- وعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع السلطات الدينية المحلية لفتح باب الحوار في المسائل الجنسانية وتعميق الوعي بها. وينبغي مواصلة هذه الجهود ودعمها وتكرارها.

### تعزيز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش

45- تطبق وكالات الأمم المتحدة بنجاح طائفة من النُهج المبتكرة لتعزيز الأمن الغذائي ودعم سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية التي نزحت من قبل. وتتضمن الأنشطة الغذاء مقابل العمل (أو التدريب) والتغذية المدرسية الطارئة في المناطق التي عاد إليها المشردون داخليا. وينبغي أن يشمل توسيع نطاق هذه البرامج تشجيع مبادرات الشراء المحلي على مستوى المجتمعات المحلية بدعم من القطاع الخاص المحلي، إذ أن من شأن هذه المبادرات أن تسهم في تعزيز الاقتصادات المحلية.

### الأنشطة الإنسانية في مناطق النزاعات

46- بعد مشاورات مستفيضة، أعدت الأمم المتحدة خطة عمل إنسانية لعام 2010 وشرعت في تطبيقها وهي تصب اهتمامها على احتياجات الإنعاش المبكر في مناطق ميندناو المتضررة من النزاع. وأسفر النزاع الذي اقترن بكوارث طبيعية عن دورات من النزوح أفضت إلى عواقب إنسانية وخيمة أحدثها عهداً في عام 2008 حين نزح قرابة 700 000 شخص من جراء النزاع المسلح. ويشكل بقية السكان المشردين داخلياً بسبب هذا النزاع والسكان العائدون منذ وقت قصير إلى مواطنهم والذين أُعيد توطينهم في مناطق أخرى أغلبية أعداد هذه الحالة الإنسانية التي تُعنى بها خطة العمل الإنسانية الحالية. ويفاقم الفقر المزمن في المجتمعات المحلية النائية المقيمة في المقاطعات التي تستهدفها خطة العمل الإنسانية التأثيرات الناجمة عن النزاع.

47- وتعتبر شتى الجهات السياسية الفاعلة أن دور الأمم المتحدة يتسم بالإيجابية والحياد التام ومن ثم تحظى جهودها بالدعم.

48- وتثير منطقة ميندناو مجموعة من التحديات الخاصة تنبثق أساساً من النزاع السياسي والحساسيات الثقافية. وينبغي أن يتواصل عمل وكالات الأمم المتحدة للتصدي لأوجه الضعف في هذا القطر على نحو تام.

49- وينطوي تجدد النزاع على تهديد لما أحرز من تقدم في مجال التنمية ولتوسيع نطاقه وقد يؤدي إلى قلب مؤشرات التنمية البشرية رأساً على عقب. وتزداد النساء والأطفال في حالات النزاع والحالات الإنسانية ضعفاً. وتهدد المخاطر الأمنية في مناطق النزاع موظفي الأمم المتحدة أيضاً.

### التعاون في ما بين بلدان الجنوب

50- قدمت الفلبين مساهمات ملموسة في التعاون في ما بين بلدان الجنوب طوال سنوات عديدة. وشاركت في هذه الشراكات بلدان من منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومن سائر أنحاء جنوب آسيا وشرقها.

## الاستنتاجات والتوصيات

51- تبيّن للوفد أن لدى حكومة الفلبين مستوى عالياً من القدرات الإنمائية. وتبدو أهدافها جلية، لاسيما وأن إعداد خطة التنمية في الفلبين شكل رافداً جديداً للعمل.

52- ولئن وصلت الفلبين منذ عهد قريب إلى مرتبة بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، فإنها لا تزال تواجه تحديات جسيمة، ولاسيما من حيث بلورة نمو اقتصادي منصف وشامل للجميع ومستدام. ويظل دعم منظومة الأمم المتحدة ذا أهمية بالغة في المضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية في هذا البلد.

53- وتبيّنت للوفد تحديات وأوجه ضعف محددة مثل احتمال تجدد النزاع، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، ومستويات سوء التغذية المرتفعة، ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات المرتفعة، ونمو السكان المطرد، واحتمال عودة أعداد غفيرة من العاملين في الخارج بسبب الاضطراب الاقتصادي في بلدان المقصد.

54- وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها لدعم أهداف القطر الإنمائية على نحو ما وردت في خطة التنمية في الفلبين. ويبدو أن للأمم المتحدة ميزة خاصة في دعم تقديم الخدمات في المناطق التي تكتنفها التحديات، بما في ذلك المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، وفي بناء قدرات سلطات المقاطعات والسلطات المحلية في المناطق التي تحسنت فيها الأوضاع.

55- وإذا أخِذت هذه العناصر في الحسبان، يتضح أن منظومة الأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في هذا البلد. وينبغي أن يظل تعزيز التنسيق بين الوكالات في إطار نظام الممثل المقيم يحظى بأولوية. ويبدو مستوى التنسيق بين الوكالات جيداً على كلا الصعيدين الوطني والميداني، بيد أن فرادى الوكالات لا يزال لديها إحساس قوي بذاتها، ولاسيما في الميدان. وينبغي تشجيع بذل مزيد من الجهود لوضع إطار "توحيد الأداء" على نحو ما طلبته الحكومة. ولعلّ من المجدي التفكير في اتخاذ نهج التقارب الجديد الذي تتبعه الوزارات مثالاً يُحتذى به.

56- ومن المهم تجنب جعل التنسيق عملية ثقيلة العبء تصرف الموظفين عن تقديم الدعم الميداني. وينبغي أن يحقق التنسيق أقصى قدر من فعالية استخدام الموارد وأن يحول دون التنافس بين الوكالات.

57- وثمة حاجة إلى استحداث آليات تكفل استمرار التعاون في منظومة الأمم المتحدة وبين الشركاء الإنمائيين الآخرين. ويمثل منتدى الفلبين للتنمية آلية محتملة، بيد أن إيجاد مزيد من التعاون والتبادل سيكون موضع ترحيب.

58- وثمة تنافس بيِّن بين أنشطة الطوارئ الفورية/الأنشطة الإنسانية وتعزيز التنمية وفق تصور في المدى المتوسط والبعيد، فأشد الفئات السكانية ضعفاً لا تزال بحاجة إلى الدعم العاجل بينما تحتاج المجتمعات المحلية في الوقت نفسه إلى اكتساب القدرات لإعاشة نفسها بزيادة قدراتها الإنتاجية. ويتوقع أن تكون الشراكات مع الجهات المحلية الفاعلة المعنية – الوكالات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني– ذات نفع. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز قدرات وكالات الأمم المتحدة المعنية لدعم التأهب المرن والملائم لمواجهة الكوارث وجهود تقليل المخاطر.

59- أما في مضمار الاستدامة البيئية، فبوسع الأمم المتحدة المساعدة في إعادة النظر في إعمال القوانين البيئية وتنفيذها وإجراء مراجعة متعددة الأطراف للإحصاءات البيئية.

60- وأحاط الفريق علماً بالجهود الدؤوبة المبذولة في وضع السياسات التي تركز على تعزيز حقوق الصحة الإنجابية وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، كما أحاط علماً بالتحديات الجسيمة التي ما زالت قائمة في هذا الصدد، مما يتيح لوكالات الأمم المتحدة الفرصة لتقديم مزيد من الدعم. وعسى أن تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ضوء ولايتها الجديدة، من استكمال المبادرات الحالية.

61- ونظراً لما يتمتع به القطاع الخاص في هذا البلد من حيوية، وبالتشاور مع الحكومة، فقد ينظر فريق الأمم المتحدة القطري في فرص عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص بغية إشراك القطاع الخاص في معالجة المسائل المطروحة،

ولاسيما المتعلقة منها بإعادة تأهيل وتوظيف العمال المهاجرين إلى الخارج العائدين من بلدان تضررت من النزاعات. وقد يكون الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مع القطاع الخاص نافعاً في هذا الصدد.

62- ونظراً لما يبديه البلد من التزام راسخ، فبوسع فريق الأمم المتحدة القطري أن يدعم إنشاء أطر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع بلدان آسيوية أخرى ويزيد تقاسم تجربة الفلبين خارج آسيا. وثمة مسألة أخرى تستدعي مزيداً من الاهتمام تتمثل في السبل الكفيلة بتوجيه تدفقات تحويلات المهاجرين صوب الاستثمار من أجل التنمية.

63- وينبغي على المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري أن يعملا مع الحكومة والشركاء الإنمائيين الآخرين لإعداد وتعزيز نهُج لبناء القدرات ووضع استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل لعمل الأمم المتحدة الداعم لجهود التنمية في الفلبين.

# الملحق الأول

## برنامج العمل الموجز

**السبت، 27 مارس/آذار – مانيلا**

- اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري
- اجتماع مع الفريق القطري للأنشطة الإنسانية والشركاء

**الاثنين، 28 مارس/آذار – مانيلا**

- اجتماعات مع وكالات حكومية مختلفة
- اجتماع مع لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون المجتمع المدني

**الثلاثاء، 29 مارس/آذار – الخميس، 31 مارس/آذار**

- زيارة ميدانية لبيكول ( المجموعة الأولى)
- زيارة ميدانية سارانغاني ( المجموعة الثانية)
- زيارة ميدانية لكوتاباتو ( المجموعة الثالثة)

**الجمعة، 1 أبريل/نيسان – مانيلا**

- جلسة استخلاص معلومات مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإنمائيين والحكومة ووسائط الإعلام

## قائمة المشاركين

| المنطقة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | صندوق الأمم المتحدة للسكان | منظمة الأمم المتحدة للطفولة | برنامج الأغذية العالمي |
|---|---|---|---|---|
| **أفريقيا** | السيد Paul Empole<br>مستشار أول<br>البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية | السيدة Saada Daher Hassan<br>سكرتيرة أولى<br>البعثة الدائمة لجمهورية جيبوتي | السيد سعادة Brian G. Bowler<br>الممثل الدائم لجمهورية ملاوي | السيد Carlos Alberto Amaral<br>مستشار<br>البعثة الدائمة لجمهورية أنغولا |
| **آسيا** | السيد Nojibur Rahman<br>وزير اقتصاد<br>البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية | | السيد Soo Gwon Kim<br>وزير مستشار<br>البعثة الدائمة لجمهورية كوريا | السيد Seyed Morteza Zarei<br>ملحق زراعي<br>البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية |
| **شرق أوروبا** | السيدة Elena Badiyan<br>سكرتيرة ثانية<br>البعثة الدائمة للاتحاد الروسي | | السيد Sergei Sergeev<br>سكرتير أول<br>البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس | السيد Jiří Muchka<br>سكرتير ثاني<br>البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية |
| **أمريكا اللاتينية والكاريبي** | السيد Noel González-Segura<br>سكرتير ثاني<br>البعثة الدائمة للولايات المتحدة المكسيكية | السيدة Gillian Joseph<br>سكرتيرة أولى<br>البعثة الدائمة لأنتيغوا وبربودا | السيدة Nadieska Navarro Barro<br>سكرتيرة أولى<br>البعثة الدائمة لجمهورية كوبا | سعادة السيد<br>Jorge Eduardo Chen Charpentier<br>الممثل الدائم للولايات المتحدة المكسيكية |
| **غرب أوروبا ودول أخرى** | السيدة Barbara Shaw<br>كبيرة مديري البرامج<br>الوكالة الكندية للتنمية الدولية، كندا | السيد Magnus Lennartsson<br>وزير<br>البعثة الدائمة لمملكة السويد | | |
| | | | | |
| **الأمناء** | السيدة Rekha Thapa<br>أمينة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع | السيد Kwabena Osei-Danquah<br>رئيس فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية | السيد Nicolas Pron<br>أمين المجلس التنفيذي | السيدة Erika Joergensen<br>أمينة المجلس التنفيذي |



**الملحق الثاني**

OB-EBA2011-10393A